موجز قضيّة
ديسمبر 2025

MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

中国 · 天津 Тяньцзинь, Китай 2025年9月1日 1 сентября 2025 года

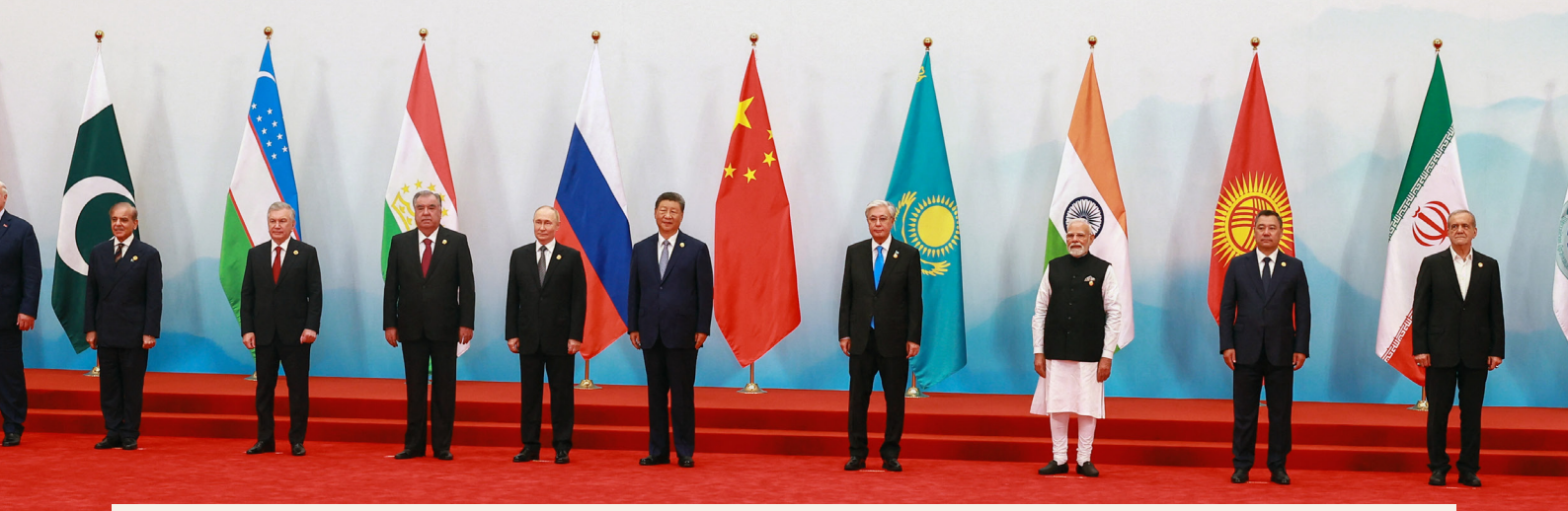

هل يمكن للتكتّلات متعدّدة الأقطاب إخراج إيران من عزلتها؟

شهرام أكبر زاده

النقاط الرئيسية

استخدام التعدّدية القطبية لمواجهة الهيمنة الغربية

تسعى إيران إلى الاستفادة من انخراطها في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس لإضفاء الشرعية على دورها في النظام المتعدّد الأقطاب والحدّ من هشاشتها أمام الغرب.

مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون توفّران مكاسب رمزية وتعاوناً محدوداً

يوفّر التكتّلان إنتعاشاً اقتصادياً جزئياً، وشرعية رمزية، وتجارة متواضعة، وتعاوناً تكنولوجياً محدوداً، كما يمنحان طهران منصّة على الساحة الدولية.

العقوبات أعادت إحياء سياسة طهران "للتوجّه شرقاً"

أدّى تفعيل "آليّة سناب باك" (snapback) (أي إعادة فرض العقوبات) إلى تعزيز توجّه طهران نحو الشرق والجنوب العالمي، ما جعل الاندماج في الهيئات متعدّدة الأطراف عنصراً أساسياً في إستراتيجيّتها للبقاء.

المنظمات متعدّدة الأطراف غير قادرة على معالجة عزلة إيران الاقتصادية بفعالية

على الرغم من هذه المكاسب، ستواصل الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة وإيران بحذر. وسيحدّ هذا التوتّر من قدرة المنظمتين على مساعدة طهران في الالتفاف على العقوبات أو تحقيق تحوّل إستراتيجي.

الكلمات المفتاح

إيران

مجموعة البريكس

منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)

التعدّدية القطبية

العقوبات

التعاون المتعدّد الأطراف

الولايات المتحدة

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية © 2025

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسّسة مستقلة غير ربحية تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية، الدوحة، مقراً لها. يُعرب مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية عن امتنانه للدعم المالي الذي تمنحه الجهات الداعمة له والتي تولي أهمّية لاستقلالية البحوث فيه. وتعود التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الإصدار وغيره من إصدارات مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية لمؤلّفها (أو مؤلّفيها) ولا تعكس بالضرورة الآراء ووجهات النظر التي تعتمدها المؤسسة أو إدارتها أو الجهات المانحة لها أو الباحثين الآخرين فيها والجهات التابعة لها.

صورة الغلاف: وزّعت وكالة "سبوتنيك" الروسية الحكومية هذه الصورة، حيث يقف قادة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، ويظهر (من الثاني يساراً إلى اليمين) رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو، ورئيس وزراء باكستان شهباز شريف، ورئيس أوزبكستان شوكت ميرضيائيف، ورئيس طاجيكستان إمام علي رحمون، ورئيس روسيا فلاديمير بوتين، ورئيس الصين شي جين بينغ، ورئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، ورئيس قيرغيزستان صدير جاباروف، ورئيس إيران مسعود بيزشكيان، لالتقاط صورة جماعية على هامش قمة منظمة شنغهاي في تيانجين، وذلك بتاريخ 01 سبتمبر، 2025. (تصوير: فلاديمير سميرنوف/وكالة الصحافة الفرنسية).

المقدّمة

تواجه إيران ضغوطاً متزايدةً على الساحة الدولية. ففي يونيو 2025، شنّت إسرائيل والولايات المتحدة هجوماً عسكرياً على البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية، على الرغم من استمرار المحادثات بين طهران وواشنطن بشأن هذا البرنامج. وبعد شهرين فقط، فعّلت الدول الأوروبية الثلاثة الموقّعة على الاتفاق النووي للعام 2015 آلية "سناب باك"، معيدةً فرض العقوبات الدولية على إيران. وأوضحت دول "الترويكا الأوروبية" (E3) (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) أنّ إيران فشلت في إظهار حسن النيّة، ولم تفِ بالتزاماتها بموجب الاتفاق، ولم تعد إلى المحادثات النووية.[1]

أدانت طهران هذه الخطوة، محذّرة من أنّها سترد بالشكل المناسب، بيد أنّها تركت قنوات الدبلوماسية مفتوحة.[2] وعلى الرغم من هذه الجهود، فعّل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سبتمبر 2025 آليّة "سناب باك"، معيداً فرض عقوبات واسعة النطاق على الاقتصاد الإيراني الذي يرزح أساساً تحت ضغوط شديدة.

أمّا بالنسبة إلى إيران، قد أظهر قرار الترويكا الأوروبية أنّ القوى الغربية لن تتوصّل إلى اتفاق عادل يُراعي حقّ طهران في برنامجٍ نووي وطني. فمن وجهة نظر إيران، أكّد هذا القرار ضرورة تنويع إيران لانخراطاتها الدولية بغية مواجهة العقوبات من خلال تعزيز اكتفائها الذاتي وتوسيع تجارتها الإقليمية والسعي إلى تحالفات بديلة، الأمر الذي وضع منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس في صلب إستراتيجية إيران للتنويع.

> في السنوات الأخيرة، انتقل جدول أعمال المنظمة من التركيز على معالجة النزاعات الحدودية والإرهاب العابر للحدود بين الأعضاء المؤسّسين، الصين وروسيا وجمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية السابقة، ليشمل التكامل الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والتعاون العلمي.

بعد محاولات متكرّرة باءت بالفشل في السنوات السابقة، انضمّت طهران إلى منظمة شنغهاي للتعاون في العام 2023. وفي السنوات الأخيرة، انتقل جدول أعمال المنظمة من التركيز على معالجة النزاعات الحدودية والإرهاب العابر للحدود بين الأعضاء المؤسّسين، الصين وروسيا وجمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية السابقة، ليشمل التكامل الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والتعاون العلمي. كما توسّعت عضويتها بحيث باتت تضمّ الهند وباكستان، والآن إيران.

انضمّت إيران إلى مجموعة البريكس، التي كانت في الأصل تجمّعاً غير محكم للاقتصادات الناشئة، في إطار المساعي التوسّعية للمجموعة بين العامين 2024 و2025. وتُقدّم المجموعة نفسها كمنصّة للحوكمة متعدّدة الأقطاب، وإلغاء الدولرة المالية، والتعاون بين بلدان الجنوب، وهي أجندة تتماشى مع تطلّعات طهران. وتُصوّر القيادةُ الإيرانية المشاركةَ في هذه المنظمات كجزءٍ من إستراتيجيةٍ تهدف إلى الانفصال عن النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وإعادة التحالف مع دول الجنوب العالمي، لا سيما من خلال تعميق العلاقات مع روسيا والصين وتعزيز نظام عالمي متعدّد الأقطاب.

وقد عكست أجندة "التوجّه شرقا"، التي اعتُمدت في البداية في عهد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، هذا الاتجاه. وعلى الرغم من أنّ هذه السياسة قد بدت أقل إلحاحاً في المفاوضات والسنوات الأولى من الاتفاق النووي للعام 2015 (خطة العمل الشاملة المشتركة أو JCPOA)، فإنّها استعادت زخمها مع تعثّر الاتفاق إثر الانسحاب الأمريكي خلال ولاية الرئيس دونالد ترامب الأولى في العام 2018. وفي ظلّ رئاسة إبراهيم رئيسي (بين العامين 2021 و2024)، أصبحت سياسة التوجّه شرقاً "بديلاً نهائياً عن علاقات إيران مع الغرب، وليس مكمّلاً لها".[3] ولا يزال الرئيس مسعود بزشكيان ملتزماً بهذا الموقف، إذ يعدّ منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس رادِعَين أساسيين في وجه النظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب. وفي كلمته أمام مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في سبتمبر 2025، أكّد التزام إيران بمنظمة شنغهاي للتعاون، واصفاً إيّاها بأنّها "ركيزة التعدّدية القطبية".[4]

ومع ذلك، لا تزال تساؤلات جوهرية تُطرح حول الفوائد الملموسة لهذه المبادرات البديلة متعدّدة الأطراف. وفي المستقبل القريب، يتمثّل السؤال المُلحّ بالنسبة إلى إيران في مدى قدرة هذه المؤسسات متعدّدة الأطراف على تخفيف أثر العقوبات. يتناول موجز القضية هذا علاقة إيران بمنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، ويُقيّم قدرة إيران على الاستفادة اقتصادياً وسياسياً من هاتين الهيئتين.

ويشير موجز القضية إلى أنّ إيران تواجه قيوداً جدّيةً في تحقيق أهدافها من خلال منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس. فمن غير المُرجّح أن تتمكّن طهران من توظيف هذين التكتّلين لمعالجة الأزمة الراهنة الناتجة عن إعادة فرض العقوبات. وعلى الرغم من موقف الصين وروسيا الودّي تجاه إيران، فإنّ الدولتين تديران بحذر انخراطهما مع إيران، على مستوى هاتين الهيئتين، لتجنّب أيّ مواجهة مع الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، من غير

المُرجّح أن تتلقّى إيران دعماً استراتيجياً ملموساً من منظمة شنغهاي للتعاون أو مجموعة البريكس في ظلّ التوتّرات الدولية المُتصاعدة وعقوبات الأمم المتحدة. وبالتالي، تُقدّم عضوية إيران في هاتين المنظمتين مزايا سياسية ورمزية، بيد أنّ قيمتها العمليّة تبقى محدودة.

الأزمات الاقتصادية الإيرانية

شهد الاقتصاد الإيراني تقلّبات حادة نتيجةً للعقوبات الدولية، وتفاوتاً في حجم صادرات النفط، فضلاً عن تحديات هيكلية داخلية. وبعد فترة وجيزة من التعافي عقب توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة، تأثّر الاقتصاد بشدة إثر انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في العام 2018 وإعادة فرضها للعقوبات. وقد أدّت هذه الإجراءات إلى تعطيل صادرات النفط وإضعاف قيمة الريال، كما ساهمت في استمرار التضخم.

وتعرّضت عوائد صادرات النفط، وهي المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في إيران، لضغوط شديدة بسبب العقوبات. وقد وجدت إيران سبلاً للالتفاف على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، مثل شحن النفط في سفن ترفع أعلام دول ثالثة لبيعه إلى الصين بأسعار مخفّضة.[5] وعلى الرغم من أنّ ذلك قد حافظ على تدفّق محدود للصادرات، فإنّه أدّى إلى انخفاض كبير في إيرادات إيران.[6] فقد شدّد الرئيس ترامب العقوبات الأولية والثانوية على إيران، منذ بداية ولايته الثانية، بحيث باتت الشركات الصينية التي تتعامل مع الجمهورية الإسلامية تخضع بدورها للعقوبات الأمريكية، ما أدّى إلى انخفاض حاد في صادرات النفط وايراداته.

لقد أعاقت هذه البيئة التجارية الصعبة النمو الاقتصادي. فاستناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، انكمش الاقتصاد الإيراني عقب إعادة فرض العقوبات الأمريكية في العام 2018، ولم يتعافَ إلا جزئياً في العام 2022 من خلال استخدام آليات للالتفاف على العقوبات. وعادةً ما تتضمّن هذه الإجراءات تزوير الوثائق لإخفاء مصدر صادرات النفط، وعمليات النقل من ناقلة إلى أخرى في عرض البحر، وتجاوز ممرات الشحن التقليدية، وإيقاف أجهزة الإرسال والاستقبال، والعمل مع شركات وهمية أُنشئت خصيصاً لتحويل الأموال إلى إيران.[7] وفي أكتوبر 2025، فرضت وزارة الخارجية الأمريكية عقوبات ثانوية على 40 فرداً وشركة وسفينة بسبب مزاعم حول مساعدتهم لإيران في تصدير النفط.[8] ومن شبه المؤكّد أنّ إعادة فرض العقوبات ستقوّض فرص تعافي الاقتصاد الإيراني.

الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي السنوي لإيران

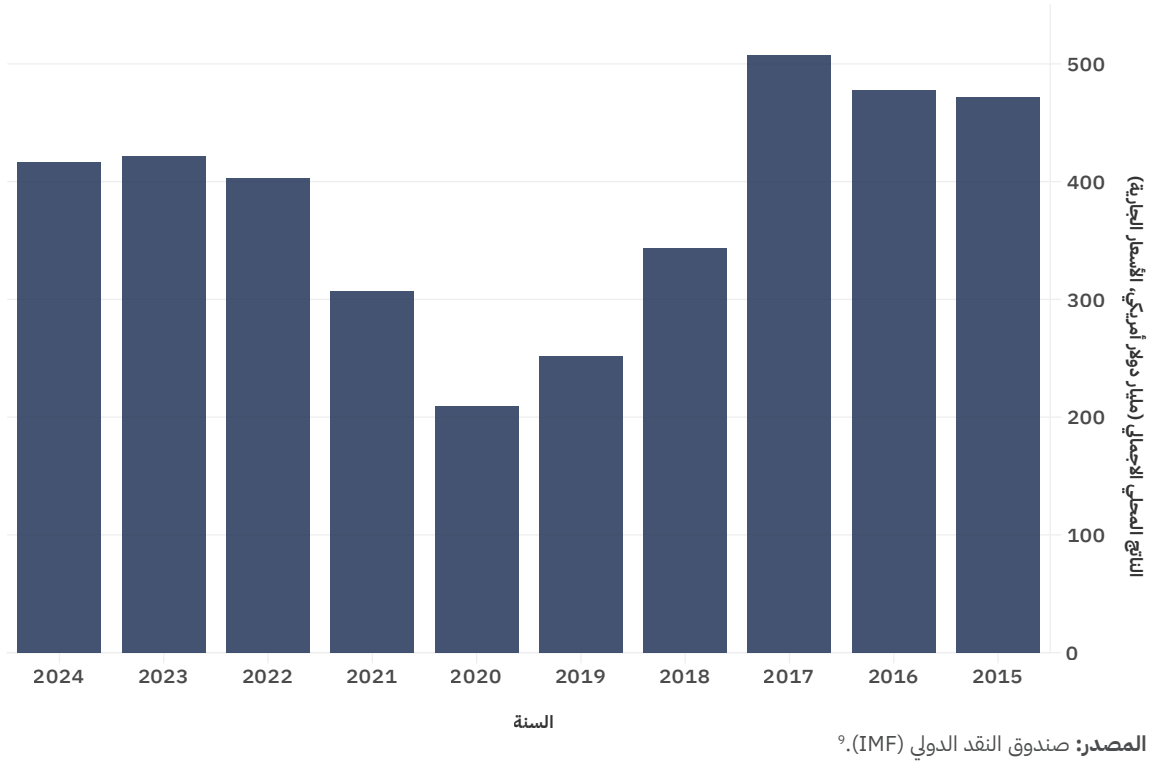

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF).[9]

لقد أدى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى تفاقم التضخّم الذي أصبح مشكلةً ملحّة بالنسبة إلى الإيرانيين. فوفقاً لصندوق النقد الدولي، استمرّ معدّل التضخم السنوي في إيران بالارتفاع منذ العام 2018، ليتجاوز 40 في المئة في سنوات معيّنة.[10] وفي مارس 2025، بلغ معدل التضخّم 37,1 في المئة، ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 3,3 في المئة شهرياً،[11] الأمر الذي أضعف القدرة الشرائية للمستهلكين الإيرانيين. بالتالي، أصبح إيجاد آليات للالتفاف على العزلة والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضرورةً ملحّةً بالنسبة إلى طهران.

> تعكس عضوية إيران في مجموعة البريكس رغبتها في الاندماج في الجنوب العالمي لمواجهة الهيمنة الغربية.

وعد التكتلات متعدّدة الأطراف

في ظلّ هذه الضغوط، ينبع حرص إيران على تعميق اندماجها في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس من دافعَين: محاولة الابتعاد الإستراتيجي عن الغرب، والسعي إلى تعزيز نموذج "الاقتصاد المقاوم". ويرى المرشد الأعلى آية الله خامنئي أنّ نموذج الاقتصاد المقاوم يقوم على تعزيز الاعتماد على الذات، ويهدف تحديداً إلى تقليص اعتماد إيران على الغرب. ويُركّز هذا النموذج على الإنتاج المحلي، والحدّ من الهدر، والتنويع الاقتصادي والتجاري.[12] وعلى مدى عقود من العقوبات والعزلة والضغوط بسبب سياسة إيران الإقليمية وبرنامجها النووي، سعت طهران إلى بناء شراكات موازنة لمواجهة الضغوط الأمريكية. لذلك، ترى إيران أنّه يمكن لمنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس أن توفّرا لها مزايا إستراتيجية وعوائد اقتصادية وغطاءً دبلوماسياً.

وتسعى إيران إلى تسخير عضويتها في هاتين المنظمتين لمقاومة الضغوط الغربية والتصدّي للعقوبات الدولية أو الالتفاف عليها. ففي العام 2023، عند انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون، أعلن الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي أنّ دخولها إلى المنظمة قد سمح لها "بمقاومة... الأحادية الغربية وبناء التكامل الإقليمي والدولي".[13] وقد شكّل هذا الخطاب نموذجاً للمنطق الدبلوماسي الأوسع لطهران الذي يقوم على الاصطفاف مع قوى مثل الصين وروسيا والهند.

ومن المتوقّع أن تُعزّز عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون اندماجها في الأُطر الأمنية والاقتصادية الأوراسية، ما يُشير إلى أنّه على الرغم من الجهود الأمريكية لعزل إيران، فإنّها لا تزال تحتفظ بحضور إقليمي. وبالمثل، تعكس عضوية إيران في مجموعة البريكس رغبتها في الاندماج في الجنوب العالمي لمواجهة الهيمنة الغربية. وقد أكّدت العقوبات المُعاد فرضها، ولا سيما تلك التي تستهدف صادرات النفط والقطاع المالي، ضرورة تنويع طهران لشركائها التجاريين. ومن المتوقّع أن تُسهّل عضويتها في منظمة شنغهاي للتعاون وصولها إلى الممرّات التجارية الصينية والروسية، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق، بالإضافة إلى أسواق آسيا الوسطى.

حتى أنّ النائب الأول للرئيس الإيراني، محمد مخبر، قد اقترح إنشاء "مسار عبور شامل يربط الدول الأعضاء كافة في منظمة شنغهاي للتعاون عبر إيران".[14] ووفقاً لهذه الرؤية الطموحة، من شأن التجارة والنقل عبر إيران أن يربطا ما بين "الجنوب وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وروسيا، والبحر الأسود، وأوروبا".[15] وتتيح مجموعة البريكس فرصة أكبر، إذ تُمثّل دولها الأعضاء نحو 40 في المئة من سكان العالم، وأكثر من 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[16] وتنسجم مناقشات البريكس حول أنظمة الدفع البديلة والعملات المحلية مع إستراتيجية إيران لإلغاء الدولرة. ويبدو أنّ القيادة الإيرانية قد علّقت آمالها على قدرة البريكس على تحفيز الاقتصاد الإيراني في مواجهة إعادة فرض العقوبات.[17]

كما تعتبرتعدّ إيران انخراطها في مجموعة البريكس فرصةً لتعزيز عقود الطاقة طويلة الأجل (وهي مصدر رئيسي للصادرات الإيرانية) مع كلّ من الهند والصين والبرازيل. وقد كان جواد أوجي، وزير النفط الإيراني السابق، ضمن الوفد الإيراني الذي حضر قمة البريكس للعام 2023 إلى جانب الرئيس رئيسي، ما يشير إلى الصلة التي تراها إيران بين عضويتها في البريكس وآفاق توسيع نطاق وصول صادراتها من الطاقة إلى الأسواق.[18] وفي العام 2024، شارك الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان في قمة البريكس في موسكو، واصفاً مشاركته بأنّها فرصة لوضع حدّ "للأحادية الأمريكية".[19] وشدّد على أنّ "دول البريكس يمكنها تحقيق تعاون مثمر في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة والتجارة والسياحة".[20]

وسعت إيران إلى تحقيق الطموحات ذاتها في علاقاتها مع منظمة شنغهاي للتعاون. فعلى سبيل المثال، أبدت السلطات الإيرانية حماساً لفكرة إنشاء "نادي الطاقة" التابع للمنظمة، وهي فكرة كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد طرحها للمرّة الأولى قبل نحو عقدين.[21] وترى طهران في هذا النادي منصّةً محتملةً للترويج لمشاريع جديدة لخطوط أنابيب الطاقة وشبكات الكهرباء، ما يتيح لها طرح نفسها كجسر إقليمي أساسي يساهم في نجاح المنظمة. ومع ذلك، لم تتجاوز مبادرة النادي هذه مرحلة التصوّر، واقتصر دورها على مجرّد منتدى جانبي عرضي لمنظمة شنغهاي للتعاون في إطار مناقشات أولويات الطاقة،[22] الأمر الذي يعكس محدودية فعاليّة قمم المنظمة.

ويمثّل البحث والابتكار مجالَين آخرين يحظيان باهتمام إيران. ففي ظلّ القيود الدولية، تسعى طهران إلى تعزيز تبادل البحوث مع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون كوسيلة للالتفاف على العقوبات. وتُصوّر استمرارَ برامج التبادل والتعاون بين الجامعات كدليلٍ على عجز الغرب عن فرض حظر على المعرفة، وكانعكاسٍ للصمود العلمي. وفي هذا السياق، تنظر طهران إلى المشاريع المشتركة مع روسيا والصين كنتيجة لعضويتها في مجموعة البريكس، وتعقد آمالاً كبيرةً على قدرتها على تحقيق تقدّم تكنولوجي لصالح إيران.

> قد وُجّهت انتقادات إلى منظمة شنغهاي للتعاون لافتقارها إلى آليات التنفيذ، ما يجعل دورها رمزياً إلى حدّ كبير، بدلاً من أن تجسّد منظمة أمنية أو اقتصادية متماسكة.

وترى إيران في عضويتها في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس مؤشّراً على الشرعية السياسية، وإثباتاً على أنّها ليست معزولة بل مرحّب بها في منظمات دولية نافذة. وتسعى طهران إلى طمأنة نفسها بأنّ توجّهها نحو الجنوب العالمي سيحقّق لها المكاسب الاقتصادية والسياسية التي عجزت عن تحقيقها من خلال المحاولات الآيلة إلى إعادة بناء العلاقات مع الغرب. ويهدف ذلك إلى طمأنة الجمهور المحلّي وتعزيز سرديّات المقاومة.

لكن على الرغم من هذه الجهود، فقد واجهت طموحات إيران المتعلّقة بالدبلوماسية متعدّدة الأقطاب والتنويع الاقتصادي في إطار نموذج "الاقتصاد المقاوم" قيوداً شديدةً، إذ تواجه جهود إيران تحديات ناجمة عن استمرار الضغوط الأمريكية، والفجوة بين تطلّعاتها والقدرات الدولية لمجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون.

الآفاق والقيود

احتُفل في طهران بانضمام إيران إلى المنظمتين باعتباره تتويجاً لسنوات من الدبلوماسية الهادفة إلى توجيه إيران نحو الشرق. فبالنسبة إلى طهران، يُمثّل الانضمام بحدّ ذاته انتصاراً سياسياً يحمل في طيّاته قيمة رمزية مهمة. ومع ذلك، لا تزال تساؤلات تطرح حول الفوائد الملموسة للعضوية في المنظمتين، لا سيما في ما يتعلق بالتخفيف من أثر العقوبات. وقد وُجّهت انتقادات إلى منظمة شنغهاي للتعاون لافتقارها إلى آليات التنفيذ، ما يجعل دورها رمزياً إلى حدّ كبير، بدلاً من أن تجسّد منظمة أمنية أو اقتصادية متماسكة. علاوة على ذلك، تحكم منظمةَ شنغهاي للتعاون آليةُ اتخاذ القرارات بالإجماع، ما يؤدّي إلى شللها أمام التحديات والنزاعات الإقليمية الكبرى، كتلك القائمة بين الدولتين العضوين، الهند وباكستان.[23]

فعلى سبيل المثال، كان غياب الإجماع بين أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون هو ما حال دون انضمام إيران على مدى زهاء عقد من الزمن، منذ عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد. فقد خشيت جمهوريات آسيا الوسطى آنذاك من أن تجرّها عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون إلى مواجهة مع الولايات المتحدة، ولم تتبدّد هذه المخاوف حتّى اليوم. وتبقى منظمة شنغهاي للتعاون، بصفتها تكتّلاً، متحفّظة تجاه المخاطر ومتردّدة في الانخراط في قضايا حساسة مثل التخفيف من آثار العقوبات على إيران.

وتؤثّر ديناميّة مماثلة في مجموعة البريكس. فقد أدّى توسّعها الطموح إلى تحويلها إلى تجمّعٍ من الاقتصادات المتنوّعة، الأمر الذي يشكّل تحدياً أمام اتّخاذ إجراءات منسّقة، لا سيما في ما يتعلق بحماية إيران. ويجسّد موضوع إلغاء الدولرة، كأحد أبرز بنود أجندة البريكس، خير مثال على هذا التباين في وجهات النظر.

لطالما دعت الصين وروسيا إلى إلغاء الدولرة لمواجهة هيمنة الدولار الأمريكي عالمياً والتخفيف من وطأة العقوبات الدولية على روسيا، بما يتوافق مع أولويات إيران الإستراتيجية. وفي قمة البريكس للعام 2025، اقترحت طهران إنشاء بنك مشترك بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون كخطوة مهمّة نحو إلغاء الدولرة.[24]

وتعدّ دول أخرى إلغاء الدولرة هدفاً طموحاً وليس سياسة يمكن تطبيقها فوراً. فعلى سبيل المثال، لا يرى البنك المركزي البرازيلي أيّ "آفاق واقعية أمام الدول الناشئة في مجموعة البريكس لإنشاء أسواق كبيرة بما فيه الكفاية للقضاء على هيمنة الدولار الأمريكي في غضون السنوات العشرة المقبلة".[25] ومن جهتها، تدعم كل من البرازيل وجنوب أفريقيا والهند مبدأ إلغاء الدولرة باعتباره وسيلة لتعزيز استقلالها المالي، لا أداة جيوسياسية لمواجهة الغرب.[26] وتظلّ أولويات هذه الدول مرتبطة بنموها الاقتصادي الوطني. ومن الواضح أنّ ذلك لا يرقى إلى مستوى توقّعات إيران من مجموعة البريكس كدرع ضد العقوبات الغربية.

يعتمد استعداد الدول الأعضاء في مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، أو عدم استعدادها، للانخراط مع إيران، في المقام الأول على أولوياتها الوطنية في ما يتعلّق بالولايات المتحدة. فالعقوبات الأمريكية الرئيسية تُعيق أيّ تواصل مباشر بين الهيئات الإيرانية والأمريكية، في حين تمتدّ العقوبات الثانوية إلى ما وراء الحدود الإقليمية لمعاقبة الجهات غير الأمريكية التي تتعامل مع إيران. ولا تستطيع معظم الدول الأعضاء في مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون تَحمّل كلفة عزلتها عن الأسواق المالية الغربية جراء انتهاك العقوبات المفروضة على إيران. حتّى أنّ روسيا والصين، وعلى الرغم من خطابهما السياسي، تتوخّيان الحذر لتجنّب تعريض بنوكهما الكبرى للعقوبات الأمريكية أو الدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن بشأن إيران.

وتنطبق ديناميات مماثلة على آمال إيران في توسيع فرصها التصديرية، إذ تستورد الصين بالفعل كميّات كبيرة من النفط الخام الإيراني بأسعار مخفّضة. أمّا الهند، فقد أبدت اهتماماً متقطّعاً باستئناف استيراد النفط، على الرغم من العقوبات الأمريكية التي تشكّل العائق الرئيسي أمام ذلك. ورغم استقلال الهند الإستراتيجي، فهي توازن بين علاقاتها الطاقية مع إيران وشراكتها الأوسع مع الولايات المتحدة.[27] أمّا البرازيل وجنوب أفريقيا فتبقيان سوقين بعيدتين بقدرات محدودة على صعيد البنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، يزيد اعتماد آلية "سناب باك" من صعوبة الالتفاف على العقوبات. وبالتالي، لم تتمكّن إيران من ترجمة عضويتها في أيّ من التكتّلَين إلى آليات فعّالة للتهرّب من العقوبات.

> بينما تقدّم منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس تضامناً رمزياً، فإنهما لا توفّران الأُطر المؤسساتية اللازمة لإبرام اتفاقات متينة، ولا تقدّمان التسهيلات المؤسساتية التي يمكن للمؤسسات العالمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، توفيرها.

وتزداد هذه التوتّرات تعقيداً كون مجموعة البريكس تضمّ مستوردين للطاقة يُعدّون في الوقت عينه منافسين مباشرين لإيران. فمنذ العام 2022، أغرقت روسيا الأسواق الآسيوية بنفطٍ مُخفَّض السعر، الأمر الذي غالباً ما أدّى إلى تراجع الصادرات الإيرانية.[28] وتتنافس إيران وروسيا في الأسواق ذاتها التي تدعوان فيها إلى التنسيق. فعلى سبيل المثال، استبدلت الهند جزءاً من وارداتها من النفط الخام الإيراني بالنفط الروسي عقب حملة "الضغط الأقصى" التي شنّها الرئيس ترامب ضد إيران في العام 2018.[29]

وأعرب أعضاء آخرون عن إحباطهم من قصور هذين التكتّلين. فقبل انعقاد قمة مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في العام 2024، صرّح رئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف، أنّه "على مدى الأعوام العشرين الماضية، لم يكن من الممكن تنفيذ أيّ مشروع اقتصادي كبير تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون".[30] ونتيجة لذلك، تجد إيران صعوبة في ترجمة التصريحات والخطابات إلى سياسات ملموسة واستثمارات ضرورية للتخفيف من القيود المرتبطة بالعقوبات.

وقد استفادت إيران من الترتيبات الثنائية مثل تجارة المقايضة مع روسيا أو المبيعات المقومة باليوان للصين. ومع ذلك، فقد أُبرمت هذه الاتفاقات الثنائية خارج الأطر متعدّدة الأطراف. بينما تقدّم منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس تضامناً رمزياً، فإنهما لا توفّران الأُطر المؤسساتية اللازمة لإبرام اتفاقات متينة، ولا تقدّمان التسهيلات المؤسساتية التي يمكن للمؤسسات العالمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، توفيرها.

بعيداً عن الاقتصاد، تنظر إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس كمنصّتين للتعاون التكنولوجي. وقد تجلّى ذلك بوضوح في المجالات متوسّطة المستوى مثل صناعة الأدوية والطاقة المتجدّدة والعلوم التطبيقية. غير أنّ وصول إيران إلى التكنولوجيا المتقدّمة لا يزال محدوداً، إذ تبدو روسيا والصين مترددّتين في نقل أنظمتهما الأكثر تطوراً، مثل تكنولوجيا النانو، خوفاً من الانتشار أو المنافسة.[31]

لكن حتى الشراكات المحدودة تحمل في طيّاتها دلالة رمزية، ويمكن استغلالها لاستمالة الرأي العام المحلي. فيؤكّد المتشدّدون أنّ هذه الاصطفافات تُثبت قدرة إيران على البقاء من دون الغرب،[32] في نظرةٍ متفائلةٍ تتجاهل عمداً الحدود الهيكلية لهذه المنظمات متعدّدة الأطراف. ومع ذلك، فمن المرجّح أن يحقّق انخراط إيران في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس فوائد ملموسة ومحدودة، إذ إنّ إيران ستكتسب غطاءً دبلوماسياً وفرصاً تجارية محدودة، بيد أنّها ستكون متواضعة في ظلّ إعادة فرض العقوبات. وحتّى قبل إنشاء آلية "سناب باك"، واجهت منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس صعوبة في حماية إيران من الامتداد العالي للعقوبات الأمريكية، لا سيما وأنّ التكتّلين يفتقران إلى العمق المالي والتماسك والإرادة السياسية اللازمة لتحمّل المخاطر المرتبطة بمواجهة الولايات المتحدة بشأن إيران.

الخاتمة

يُعدّ احتضان إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس خطوة تكتيكية وإستراتيجية في آن معاً. فعلى المدى القصير، تأمل إيران في توظيف عضويتها في هذين التكتلين لحماية اقتصادها من الانهيار. أمّا على المدى البعيد، فتطمح إلى أن يقوّض هذان التكتلان الهيمنة الأمريكية وأن يعطيا زخماً لصعود عالم متعدد الأقطاب، وهي رؤية تتشاركها مع الصين وروسيا.

لقد عزّز قرار الترويكا الأوروبية بتفعيل آلية إعادة فرض العقوبات أجندة إيران "للتوجّه شرقاً"، إذ باتت طهران تنظر إلى منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس على أنّهما محوران أساسيّان لبقائها، ومصدران للدعم الدبلوماسي والفرص التجارية ووسيلة للحماية من العزلة. ومع ذلك، من المرجّح ألا تتحقّق هذه التسهيلات التحويلية، لا سيما وأنّ القيود الهيكلية تحدّ من قدرة التكتّلين على تقديم دعم حاسم لإيران.

تعاني كل من مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ضعفاً في القدرة المؤسساتية وتضارباً في المصالح بين الدول الأعضاء. ولم تبدِ الصين وروسيا، القوّتان الرئيسيتان داخل التكتلين، أيّ استعداد لدعم إيران بإجراءات للالتفاف على العقوبات عبر هذين التكتلين، خشية الانزلاق في التوتّرات بين إيران والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، يُعيق التنافس الداخلي الأجندة الأمنية لمنظمة شنغهاي، في حين تفتقر مجموعة البريكس إلى التماسك المالي. لذا من المرجّح أن تظلّ الفوائد المتوقّعة من إلغاء الدولرة ونقل التكنولوجيا من هاتين المجموعتين، في صورتهما الحالية، محدودة في أفضل الأحوال.

ومع ذلك، يمكن لمنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس تعزيز مكانة إيران على الصعيدين العالمي والإقليمي، وفتح آفاق جديدة للتعاون، الأمر الذي يحقّق هدفاً سياسياً ودبلوماسياً هاماً. إلاّ أن أياً من التكتّلين ليس في موقع يُخوّله حماية إيران من العقوبات فعلياً، أو إعادة رسم معالم النظام العالمي في المستقبل القريب.

الهوامش

1. "Germany, France, UK trigger process to reimpose sanctions on Iran," *Al Jazeera*, August 28, 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/8/28/e3-announces-plans-to-reimpose-snapback-sanctions-on-iran.

2. Hussein Abu Alqasmi, "Araghchi says Iran will respond to E3's 'illegal' move to reinstate UNSC sanctions," IRNA, August 28, 2025, https://en.irna.ir/news/85925200/Araghchi-says-Iran-will-respond-to-E3-s-illegal-move-to-reinstate.

3. Hamidreza Azizi, *Iran's "Look East" Strategy: Continuity and Change under Raisi*, Issue Brief (Doha, Qatar: Middle East Council on Global Affairs, September 2023), 1, https://mecouncil.org/publication/irans-policy-and-its-relations-with-china-and-russia-me-council/.

4. "Iran president urges SCO to take concrete steps toward peace, economic cooperation," *Press TV*, September 1, 2025, https://www.presstv.ir/Detail/2025/09/01/754147/Pezeshkian-SCO-steps-peace-cooperation.

5. Chen Aizhu, Siyi Liu and Trixie Sher Li Yap, "Discounts for Iranian oil widen in China on record stocks, even as sanctions curb shipments," Reuters, September 17, 2025, https://www.reuters.com/business/energy/discounts-iranian-oil-widen-china-record-stocks-even-sanctions-curb-shipments-2025-09-16/.

6. Umud Shokri, "Iran's Oil Exports: Resilience Amid Sanctions and 'Snapback'," Stimson, October 2, 2025, https://www.stimson.org/2025/irans-oil-exports-resilience-amid-sanctions-and-snapback/.

7. Ibid.

8. U.S. Department of State, "Sanctioning Entities Trading in Iranian Petroleum and Petrochemicals," press release, October 9, 2025, https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/2025/10/sanctioning-entities-trading-in-iranian-petroleum-and-petrochemicals.

9. International Monetary Fund, "GDP, current prices," accessed November 13, 2025, https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/IRN.

10. World Bank, *Iran, Islamic Republic: Macro Poverty Outlook* (Washington, D.C.: World Bank, October 2025), https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-irn.pdf.

11. Saeed Ghasseminejad, "Why inflation haunts Iran," Foundation for Defence of Democracies, April 3, 2025, https://www.fdd.org/analysis/op_eds/2025/04/03/why-inflation-haunts-iran.

12. "The Resistance Economy," *Khamenei.ir* (official Website of Ali Khamenei), accessed November 13, 2025 (in Farsi), https://farsi.khamenei.ir/newspart-index?tid=1932.

13. "SCO able to resist Western unilateralism, Raisi says," *Tehran Times*, March 7, 2023, https://www.tehrantimes.com/news/482690/.

14. "Iran proposes transit corridor to link all SCO members," *Shargh*, October 26, 2023, https://www.sharghdaily.com/en/tiny/news-902606.

15. Ibid.

16. Spencer Feingold, "BRICS: Here's what to know about the international bloc," World Economic Forum, November 20, 2024, https://www.weforum.org/stories/2024/11/brics-summit-geopolitics-bloc-international/.

17. "BRICS is the Masterkey to circumventing U.S. and Western sanctions," *ISNA*, October 22, 2024 (in Farsi), https://isna.ir/xdS9Gp.

18. "Iran President, Oil Minister attend 15th BRICS Summit," *SHANA*, August 25, 2023, https://en.shana.ir/news/477437/Iran-president-oil-minister-attend-15th-BRICS-Summit.

19. "Iran's Presence in BRICS: The West's Failure to Isolate Iran," *ISNA*, October 26, 2024 (in Farsi), https://www.isna.ir/news/1403080402494.

20. Ibid.

21. Shamil Yenikeyeff, "The SCO Energy Club in the Changing Global Energy Order," Valdai Discussion Club, April 16, 2023, https://valdaiclub.com/a/highlights/the-sco-energy-club-in-the-changing-global-energy.

22. Ibid.

23. Umair Jamal, "SCO at a Crossroads: India's Waning Influence Amid Tightening China-Pakistan Axis," Central Asia-Caucasus Analyst, July 7, 2025, https://www.cacianalyst.org/publications/analytical-articles/item/13879-sco-at-a-crossroads-indias-waning-influence-amid-tightening-china-pakistan-axis.html.

24. "Iran hails SCO co-op bank proposal as key step toward de-dollarization," *Tehran Times*, June 6, 2025, https://www.tehrantimes.com/news/513915/Iran-hails-Shanghai-co-op-bank-proposal-as-key-step-toward-de-dollarization.

25. Marcela Ayres, "No BRICS asset pile big enough to rival dollar, Brazil central bank director says," Reuters, May 20, 2025, https://www.reuters.com/world/americas/no-brics-asset-pile-big-enough-rival-dollar-brazil-central-bank-director-says-2025-05-19/.

26. Iman Bastanifar, Kashif Hasan Khan and Halil Koch, "Understanding BRICSIZATION through an economic geopolitical model," *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, Vol. 11, Issue 1 (March 2025), https://doi.org/10.1016/j.joitmc.2024.100440.

27. Subhayan Chakraborty, "West Asia tensions stall India's plans to import crude oil from Iran," Business Standard, April 17, 2024, https://www.business-standard.com/economy/news/israel-iran-conflicts-thwart-proposal-to-resume-crude-imports-from-iran-124041600952_1.html.

28. Al Jazeera, "More Russian oil going east squeezes Iranian crude sales to China," *Reuters*, May 19, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/5/19/more-russian-oil-going-east-squeezes-iranian-crude-sales-to-china.

29. Piyush Aggarwal and Ankita Tiwari, "India's crude oil realignment: How Russia replaced Iran," India Today, June 23, 2025, https://www.indiatoday.in/diu/story/india-crude-oil-realignment-how-russia-replaced-iran-2745131-2025-06-23.

30. Nikola Mikovic, "SCO Summit: A Battle for Influence in Central Asia," The Times of Central Asia, July 8, 2024, https://timesca.com/sco-summit-a-battle-for-influence-in-central-asia/.

31. Shirzad Azad, "Cutting Both Ways: The Transfer of Chinese Technology to Iran in the Post-JCPOA Headwind," *East Asia*, Vol. 41, 91–107 (2024), https://link.springer.com/article/10.1007/s12140-023-09419-3.

32. "Shanghai: Balancing Western Sanctions," *Keyhan*, September 2, 2025 (in Farsi), https://kayhan.ir/fa/news/317534/.

نبذة عن المؤلّف

شهرام أكبر زاده هو زميل أوّل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. وهو أستاذ باحث في سياسات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والمدير بالإنابة للوحدة الدولية في معهد ألفريد ديكين للمواطنة والعولمة في جامعة ديكين في أستراليا. وتشتمل مواضيع بحثه على العلاقات العابرة للحدود الوطنية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط. وتولّى مؤخّراً قيادة مشروع تأمين الهوية الكردية بدعم من مؤسّسة غردا هنكل ستفتانغ، وقاد مشروع الحروب بالوكالة بتمويل من مؤسّسة كارنيغي. ويقوم أيضاً بعقد اجتماعات في منتدى دراسات الشرق الأوسط (MESF) في معهد ألفريد ديكين للمواطنة والعولمة.

يعرب المؤلّف أن يشكر قسمَي البحوث والتواصل والإعلام في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية على مساهمتهما البنّاءة في إعداد هذا الموجز.

نبذة عن مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلّة غير ربحيّة تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية الدوحة مقرّاً لها. يُجري المجلس بحوثاً بشأن السياسات ويعقد الاجتماعات وجلسات الحوار وينخرط مع الجهات الفاعلة في السياسات حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدّي المجلس دور صلة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي العالم، ويقدّم مقاربات إقليميّة للقضايا والسياسات العالمية ويؤسّس شراكات مع مراكز بحوث ومنظّمات تنموية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم.

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
برج المانع، المنطقة 60، الشارع 850، المبنى 42، الطابق الثالث،
ص.ب 22694، الدوحة، قطر.
www.mecouncil.org